تدعيم الهيمنة: تفسير لجنة أور لأحداث أكتوبر 2000

أحمد سعدي
محاضر كبير في قسم العلوم السياسية والحكم
جامعة بن غوريون في النقب

مقدمة

في الثامن والعشرين من أيلول 2000 قام أريئيل شارون، زعيم حزب المعارضة الرئيسيّ، الليكود، حينها، بزيارة استفزازية إلى الحرم القدسيّ الشريف في القدس الشرقية. كان من الممكن توقع ما سيحصل في أعقاب هذه الزيارة: خرج الفلسطينيون في المناطق المحتلّة بمظاهرات حاشدة وُوجهت بالقمع، وانطلق الفلسطينيون مواطنو إسرائيل بنضال مدنيّ، تجلّى بصورة مظاهرات واحتلال حيّزات عامّة، وخصوصًا مفترقات الطرق. وقد ردّت أجهزة الأمن الإسرائيلية بالاستخدام المُفرط للقوّة. وحين انتهت موجة المواجهات القصيرة هذه يوم 10 تشرين الأول - أكتوبر، كان قد قُتل 13 مواطنًا فلسطينيًّا وجُرح المئات (Dalal, 2003: 16-29). في أعقاب ضغط هائل مارسه مواطنون فلسطينيون، منظمات حقوق إنسان، أكاديميون، إضافة إلى الرأي العامّ العالميّ، قرّرت الحكومة الإسرائيلية يوم 8 تشرين الثاني تعيين لجنة تحقيق رسمية. ألقيت على هذه اللجنة التي باتت تُعرف باسم لجنة "أور" ("اللجنة") – برئاسة قاضي المحكمة العليا السابق ثيودور أور، مَهَمّة التحقيق في "الأسباب التي أدّت إلى الأحداث في حينه، بما في ذلك سلوك المحرّضين، المنظّمين والمشاركين في الأحداث من جميع الأوساط [الإثنية]، وقوّات الأمن." (م. ن. 12).

نشرت اللجنة تقريرها يوم 1 أيلول 2003، بعد حوالي ثلاث سنوات على أحداث أكتوبر 2000. لم توصي اللجنة باتخاذ أية إجراءات قانونيّة ضدّ المسؤولين عن قتل مواطنين عُزّل، ولم تُطبق بقيّة توصياتها كذلك.

أحاجج في هذه المقالة بأنّ احتجاج أبناء وبنات الأقليّة العربيّة في إسرائيل وردّ الدولة القاسي يعكسان، بشكل واضح وحاد، طبيعة حقوق المواطنة للأقلية العربية. علاوةً على ذلك، سأحاجج بأنّ لجنة أور يجب أن تموضَع داخل - وليس خارج - نسيج علاقات القوّة السائد. يناقش القسم الأوّل هذا البُعد في ضوء الوسائل البوليسية المستخدمة لمواجهة الاحتجاج الفلسطيني. ويبحث القسم الثاني أثر التأطير الاجتماعي والتحيّز في استخدام الوسائل البوليسية التي تتعاطى مع مواطنين يقومون بالإحتجاج. وأخيرًا، يتجاوز القسم الثالث الاحتجاج الشعبي ويفحص علاقة السلطات الرسمية الإسرائيلية المختلفة مع المجموعة القومية المهيمنة والمجموعة القومية المُخضَعة.

مهنية الشرطة

لم تغيّر نتائج أحداث أكتوبر الفظيعة، وعلى رأسها حالات القتل وعدد الجرحى الكبير، الخطاب المهني الذي يقاس في إطاره سلوك الشرطة. أثنى العديد من السياسيين وضباط الشرطة الإسرائيليين على مهنية الشرطة والطريقة التي عالجت بها تلك الأحداث. وقد صدرت هذه التقييمات، أيضًا، عن إيهود براك وشلومو بن عامي اللذين عملا - على التوالي - كرئيس للحكومة ووزير للأمن الداخلي خلال تلك الفترة، وعن عوزي لنداو، وزير الأمن الداخلي في حكومة شارون الأولى (Dalal, 2003).

يشتمل تقرير لجنة أور على بلاغات متناقضة بخصوص مهنية الشرطة. فهو يشير - من جهة - إلى كثير من المثالب في سلوك الشرطة، بما في ذلك ردود الفعل المبالغ فيها على استفزازات محدودة من قبل متظاهرين، تصعيد المواجهات مع الجمهور، الاستخدام المفرط للقوّة القاتلة، الاستخدام غير النسبي للذخيرة الحربية القاتلة، معرفة وتدريبات ضئيلة في مواجهة الاحتجاجات الجماهيرية، انتشار الأراء

المسبقة المعادية للعرب في صفوف ضباط كبار، والنقص الحاد في الوسائل المطلوبة للتعاطي مع الإحتجاجات الشعبية (أور، 2003: الجزء 1: ص. 133-161؛ الجزء 2: 772-779). ومن جهة أخرى يوصي التقرير بإجراءات تأديبية محدودة (وحتى غير هامّة) ضدّ الذين كانوا مسؤولين عن تلك المثالب. علاوةً على ذلك، ففي فصله التلخيصي، يثني التقرير على الموقف البطولي للشرطيين والشرطيات الذين شاركوا في الأحداث (يُنظر خصوصًا: أور، 2003: الجزء 2: 779).

استعملت الشرطة نظامين بوليسيين خلال أحداث أكتوبر: *نظام القوة التصعيدية* ضدّ المحتجين الفلسطينيين ونظام *الإدارة التفاوضية* نحو نظرائهم اليهود. الوصفان التاليان لتعاطي الشرطة مع الإخلال بالنظام يجسّدان هذه النقطة. ضابط ميداني في وَحدة نخبة تابعة إلى الشرطة قدّم الوصف التالي للشكل الذي تعاطى به هو وزملاؤه مع مثيري شغب يهود في مدينة العفولة:

> "كان هناك أشخاص ضلعوا في التهييج، وهتفوا بشعارات معادية للعرب. كانوا غاضبين. رأيتهم يبحثون عن صدام مع عرب... حين وصلنا تركنا مركباتنا من دون أيّ تجهيزات، من دون أيّ شيء، لأنهم كانوا يهودَ. في هذه المرحلة أعلن ضابط الشرطة المحلية عبر مكبّر الصوت أن المظاهرة غير قانونية، واستحثّ الجمهور على التفرّق... أذكر أن جميع الشرطيين تحرّكوا في صفّ مستقيم عبر الشارع لفتحه. طيلة هذا الوقت كان الشارع مغلقًا. عدد قليل جدًّا من السيارات كان قادرًا على عبوره. سيارات ليهود. العرب الذين تصادف وصولهم استداروا وعادوا إلى الوراء... رأيتهم (المتظاهرين) يفحصون السيارات؛ يفحصون ما إذا كان الركاب يهودَ أم عربًا" (مُقتبَس من Dalal, 2003b: 26).

على النقيض من ذلك، فإنّ التقرير حول تعاطي الشرطة مع المظاهرات الفلسطينية في وادي عارة - على بعد بضعة كيلومترات إلى الجنوب من العفولة - هو مُروّع. وقد وصفت شرطية في حرس الحدود موقف وَحدتها كالتالي:

> "كان لدينا حماس لمهاجمتهم وإنهائها (المظاهرة). هذا ما فعلناه في التدريبات وأردنا، الآن، القيام بذلك فعليًّا. من المهمّ ردعهم. كذلك، فحين يروننا في الصحف مع البنادق فإنّهم يرتدعون. هم يعرفون أنّه حين يرمي أحدهم بحجر فسوف نردّ على الفور بالغاز أو بالرصاص المطّاطي... (م. ن.).

يبيّن التقريران الصادران عن هيئتي حقوق إنسان عالميتين، منظّمة العفو الدولية ("أمنستي") و"هيومان رايتس ووتش"، أن ردّ الشرطة القمعي على المظاهرات الفلسطينية ينبع من اعتبار المواطنين الفلسطينيين أعداء، وليس حتى مواطنين من الدرجة الثانية. فعلى سبيل المثال، أشار تقرير أمنستي إلى أنه:

> "في بعض الحالات، خصوصًا في شمال إسرائيل، في الناصرة، أم الفحم، سخنين وعرابة، تمّ استخدام الأنظمة البوليسية المستخدمة في الضفة الغربية وقطاع غزة: أي مواجهة المظاهرات بعنف، التصعيد المتسارع في إطلاق الرصاص المعدِني المغلّف بالمطاط، والرصاص الحيّ، بدون محاولة استخدام وسائل غير عسكرية للتفريق" (مُقتبس من Dalal, 2003: 25)

بالإضافة إلى ذلك، فقد استخدمت الشرطة في بعض الحالات وسائل وأسلحة تلائم ساحة المعركة أكثر ممّا تلائم تفريق مواطنين عُزّل. على سبيل المثال، يكشف التقرير أنّ الشرطة استخدمت في حالتين اثنتين قنّاصين بُغية تفريق رماة حجارة، رغم أنّ القوّة البوليسية لم تكن معرّضة إلى أيّ خطر حقيقي. في حالة أم الفحم قام كلّ ثلاثة قنّاصين بإطلاق النار بالتزامن على الشخص المستهدف، رغم أنّ نسبة احتمال الإصابة المباشرة لكلّ قنّاص هي 100 بالمئة تقريبًا. في الحالة الثانية - في الناصرة، قام قنّاصان بإطلاق النار بالتزامن. لقد استخدم القنّاصة أسلحة ذات عيار كبير بشكل خاصّ، عيار 7.6 ملم ، بدلاً من

الرصاص العادي من عيار 0.22. وفي أم الفحم لم يكن في حيازة القنّاصين حتى رصاص من العيار الأصغر (Or, 2003: Vol.2: 464-500). يبحث القسم التالي في المفاهيم الاجتماعية السائدة التي سمحت بصدور هذه السلوكيّات.

خطاب عنصري

إن تفويض لجنة أور للتحقيق في التحريض كان يعني فحص "التهييج" الذي قام به قادة فلسطينيون، لأن مجتمعهم يُعتبر تقليديًّا (أي متخلّفًا)، وبالتالي فهو قابل للتهييج الخطابي، بينما على النقيض من ذلك، فإن المواطنين اليهود "الحداثويين" (أي العقلانيين، المتحضّرين، الأخلاقيين، النفعيين) لا تُمكِن قيادتهم كالرعاع، وفقًا لهذه المناهج. لقد وجدت هذه الفرضية تعبيرًا لها عبر العديد من الأشكال. على سبيل المثال، إن تحريض القادة اليهود - بما في ذلك استخدام لغة عنصرية مباشرة - لم يجد تعبيرًا له في تقرير اللجنة. وردًّا على شكاوى فلسطينيين بخصوص تسامح اللجنة مع التحريض في الوسط اليهودي، أشار التقرير إلى ما يلي:

> "كان هناك ادعاء بأنه كان يجب على اللجنة أن تحقّق في التحريض في الوسط اليهودي. وبالفعل، فإنّ اللجنة حققت بشكل موسّع في أعمال الشغب التي وقعت في هذا الوسط من قبل أشخاص من هذا الوسط في الفترة ما بين 7-9 تشرين الأول 2000. بعض هذه الأحداث كان جِدّيًّا، وهو يستحقّ الإدانة. وتمّ كذلك تقديم بعض الأدلّة خلال هذا التحقيق بخصوص وجود تحريض في الوسط اليهودي؛ وهو ما ساهم في وقوع هذه الأحداث وغيرها خلال مطلع تشرين الأوّل. لكن، كانت هذه الأحداث ذات نطاق أقلّ اتساعًا، وهي أقلّ توترًا، وأقلّ أهمية في تأثيرها، مقارنةً بالأحداث التي وقعت في الوسط العربي خلال مطلع تشرين الأول. حتى إنه يُمكن القول إن هذه الأحداث، والتي وقعت كلّها في آخر أيام أحداث أكتوبر، تمثّل بجوهرها ردّة فعل على الأحداث التي وقعت في الوسط العربي" (أور، 2003: الجزء 2: 553).

ينطوي هذا الاقتباس على منهج من التعميم يُستخدم لإضفاء غشاوة على موقف اللجنة المنحاز. ففي حين أن الاقتباس يتحدّث عن التحريض في الوسط اليهودي، رفضت اللجنة استجواب أريئيل شارون الذي أشعلت زيارته إلى الحرم القدسيّ الشريف الأحداث، والراب عوفاديا يوسيف، كذلك، الذي أطلق العديد من التصريحات العنصرية المعادية للعرب وللفلسطينيين. علاوةً على ذلك، فإنّ الاقتباس ينتهي بشرعنة سلوك مثيري الشغب اليهود؛ فلم يقوموا في خاتمة المطاف سوى بردّ فعل على اعتداءات العرب. ورغم ذلك، لم تتمّ الإشارة إلى أيّ اسمٍ لهؤلاء المحرّضين ولا إلى أيّ مضمون محدّد. وقد صار هذا التوجّه صاخبًا أكثر في السطور القليلة التالية حين أشار التقرير إلى أنّ التحريض اليهوديّ المعادي للعرب ترك أثرًا في المقام الأوّل على الفلسطينيين وليس على اليهود:

> "لقد تمّ تقديم أدلّة أمام اللجنة بخصوص وجود تفوّهات مهيّجة معادية للعرب لدى شرائح مختلفة في المجتمع اليهودي لفترة طويلة. ورغم أنه يصعب تقدير مدى أثرها، يُمكن الافتراض أن مثل هذه التصريحات يصدر عن مواقف لبعض الأشخاص في بعض الحالات نحو المواطنين العرب. من الواضح أنها تؤدّي إلى خلق اغتراب وشعور بالمرارة لدى المواطنين العرب. على أية حال، كان تأثيرها مقتصرًا على شريحة هامشية في الجمهور اليهودي، في حين عارضتها قيادة الدولة" (م. ن.).

على النقيض من قيام اللجنة بالتقليل من شأن أثر التحريض على السلوكيات الجماعية للجمهور اليهودي، فإنّها اعتبرت أن التحريض هو العنصر الأساسي الذي يفسّر الاحتجاج الفلسطيني. لقد خصّصت اللجنة فصلاً كاملاً - تحت عُنوان "بلاغات تصعيدية من قبل قيادة الوسط العربي قبل - وفي أثناء - أحداث أكتوبر" - لتصريحات صادرة عن قادة فلسطينيين في مناسبات مختلفة وفي أطر مختلفة. يُعتبر هذا

الفصل بمثابة لائحة لتصريحات عددٍ من القادة الفلسطينيين، وخصوصًا عضو الكنيست السابق عزمي بشارة، الشيخ رائد صلاح، رئيس الحركة الإسلامية الشمالية، وعضو الكنيست السابق عبد المالك دهامشة - في السنتين السابقتين لأحداث أكتوبر. في تلخيصه لتأثير قيام قادة عرب بالـ"تهييج" يُشير التقرير:

> "كان لهذه البلاغات تأثيرٌ على المُناخ العامّ في الوسط العربي، بما في ذلك الاستعداد لمواجهة ممارسات السلطات ونواياها بشكل عنيف. يوجد في هذا الشأن أساس متين للإقرار بأنه كانت لهذه البلاغات مساهمة جدّية في أحداث أكتوبر، من خلال تهيئة الجمهور ودفعه إلى مواجهة حازمة ومتحدية مع الدولة وقوّات الشرطة، التي تمّ إرسالها باسمها لفرض القانون والنظام" (أور، 2003: الجزء 2: 550).

وفقًا لهذا الاقتباس تمّت إدارة أحداث أكتوبر بمدًى كبير من خلال الاستفزاز والتحريض، ولم تنبع من الشعور الحقيقي لدى السكان الفلسطينيين. تجلّى هذا التوجّه، الذي يؤكد على دور القادة، في المساحة والوقت اللذين خصّصتهما اللجنة للتحريض. فقد تمّ تخصيص خمسين صفحة من التقرير لـ "البلاغات المهيّجة" من قبل القادة العرب، مقارنة بأقلّ من ثلاثين صفحة تناولت استخدام الشرطة للقنّاصين وأقلّ من صفحة واحدة للتحريض في الوسط اليهودي.

شكلٌ آخر في التقرير تمّ من خلاله التعبير عن الفرضية بخصوص الطبيعة "التقليديّة" للفلسطينيين، هو غياب البحث الجدّي عن السبب المباشر للأحداث، أي زيارة شارون التحريضية إلى الحرم القدسيّ الشريف، وتصريحاته العدوانية. يشير هذا التجاهل إلى أنّ مشاعر الفلسطيني أو التزاماته تُعتبر هامشيّة، طالما لم يتمّ توظيفها من قبل القادة أو المهيّجين.

الدولة الإثنية كمُمارَسة

لقد كشفت أحداث أكتوبر طبيعة الشرطة كمؤسّسة إثنيّة، وأظهرت أن المعتقدات التي تقود الشرطة، ذاكرتها التنظيمية، قيمها وتفكيرها الإستراتيجي، نابعة كلّها من تجربة التنظيمات شبه العسكرية التي سبقت قيام الدولة وحرب عام 1948. إنّ المفهوم الذاتي للشرطة أنها امتداد لتلك المنظّمات، يقودها إلى معاملة المواطنين الفلسطينيين كعدوّ محتمل، إن لم يكن عدوًا فعليًّا، على الدوام. ولا يتجلّى هذا في استخدامها المفرط للقوّة حين يُبدي الفلسطيني إحتجاج فحسْب، بل يتجلّى، أيضًا، من خلال تنظيمها وتشكلها الاجتماعي.

إن العلاقة بين الطبيعة الإثنية للدولة وبين الجهاز القضائي هي أكثر تركيبًا من العلاقة مع الشرطة. فالجهاز القضائي مؤتمنٌ على حفظ التوازن الحسّاس بين الجوهر المنحاز للدولة (أي دولة يهودية) وبين إظهارها كدولة حيادية وموضوعية، أمام الرأي العامّ العالمي، وكذلك في الأوساط الإسرائيلية. من هنا فإن وظيفة الجهاز القضائيّ هي صون شرعية النظام القائم من خلال تأجيل التعامل مع التوجهات المقلقة. هذا الدور يدفعه، أحيانًا، إلى تبنّي مواقف نقدية تكتيكية نحو مؤسّسات الحكم التنفيذية أو نحو أعضاء في النخبة الحاكمة، وهو ما يترتب عنه منحها مصداقية لدى بعض المجموعات المستضعفة. فتميل هذه المجموعات إلى اعتبار الجهاز القضائي حارسًا لمثاليات مُجرّدة، مثل الحقيقة والعدالة.

يُمكن للنظام أن يجني فوائدًا كبيرة من إقامة لجنة تحقيق مثل لجنة "أور". وهذا يشمل، أوّلاً وغالبًا، تأليف الرواية المهيمنة لأحداث أكتوبر، والتي يحظى فيها اللاعبون الرسميّون الأساسيّون، مؤسسات الدولة وأيديولوجيتها بتثمين إيجابي. أمّا المواطنون الفلسطينيون الذين كان لديهم بعض التوقعات من هذه الخطوة، فقد أملوا أن تقرير نقدي للجنة سيدفع الدولة إلى تحسين ظروف معيشة الأقلية، أو أن يوصي - على الأقلّ - بإجراء تحقيقات جنائية ضدّ مثيري شغب يهود، شرطيين، ضباط شرطة، وسياسيين ممّن كانوا ضالعين مباشرة في قتل أو جرح محتجين فلسطينيين. لكن تقرير اللجنة والتطورات التي جاءت بعد نشره، كشفت صلة قرابة اللجنة نفسها بالدولة. فانطلاقًا من الحقيقة الراسخة أنها جزء من جسم

الدولة وأيديولوجيتها الحاكمة، لم تتمكّن اللجنة من أن تقدّم للفلسطينيين أكثر من إيماءات رمزية تافهة، لا يقصد بها التطبيق. في الحقيقة، لقد تعاطى التقرير مع أحداث أكتوبر ضمن إطار النظام العامّ وتطبيق القانون (وليس حقوق المواطنة، حقوق الأقلية أو حرية التعبير)، وبالتالي صوّر المحتجين الفلسطينيين كغوغائيين تعرّضوا للتحريض. في خضمّ ذلك، وصف التقرير اليهود والشرطة بأنّهم ضحايا العدوانية العربية. إن طبيعة اللجنة كأداة يُراد منها صون النظام المسيطر، وليس كهيئة مؤتمنة على تقديم إجابات، بنزاهة، عن أسئلة جدّية، بدت واضحة في الصفحات الاختتاميّة من التقرير. فهناك يتمّ وصف المتظاهرين الفلسطينيين كغوغائيين عدوانيين متعطّشين للدماء، يريدون قتل اليهود وتدمير ممتلكاتهم. وهكذا تفصّل اللجنة عقيدتها:

> "... كانت أحداث (أكتوبر) استثنائية من جوانب مختلفة؛ فقد وقعت في مواقع متعدّدة بمشاركة آلاف. إن شدة الأحداث (العدوانية) كانت كبيرة ضدّ المواطنين (اليهود) وقوّات الأمن، حيث تمّ استخدام وسائل متعدّدة منها الزجاجات الحارقة، الكرات المعدنية التي تمّ رميها بالمقلاع، رمي الحجارة بمختلف الوسائل، إشعال الإطارات، وفي بعض الحالات الذخيرة الحية. لقد تمّت مهاجمة يهود لكونهم يهودَ، فقط، وتمّ تدمير ممتلكاتهم. في العديد من الحالات كانوا قريبين من الموت من قبل الغوغائيين المشاغبين، وفي إحدى الحالات قتل عابر سبيل يهودي. كانت هناك محاولات لاحتلال بلدات يهودية. تمّ إغلاق مفترقات طرق رئيسية لوقت طويل وتمّ تشويش إمكانية وصول يهود إلى بلداتهم، والتي تمّ في بعض الحالات إغلاقها لفترات زمنية طويلة" (أور، 2003: الجزء 2: 761).

إن الطبيعة الأيديولوجية للجنة تجلّت بشكل صارخ، حين تصف ضحايا أحداث أكتوبر. وفقًا للجنة، كان الضحايا الأساسيّون هم المواطنين اليهود، وفي المقام الثاني، فقط، جاءت العائلات الثكلى والجرحى. وبالطبع، لم تتمّ الإشارة إلى الفلسطينيين كمجتمع ذو ركائز أخلاقية وكمواطنين. أمّا المجموعة الثالثة من الضحايا فقد كانت قوّات الأمن التي وجب عليها الوقوف في وجه غوغائيين عنيفين (أور، 2003: الجزء 2: 779).

الخلاصة

فسّرت لجنة "أور" أحداث أكتوبر من خلال منظور السيطرة، وهو النموذج الإسرائيلي لحكم الأقلية الفلسطينية. وانطلاقًا من هذا المنظور، قامت اللجنة بتحليل الأحداث في إطار فرض القانون ، ولم تستخدم أطرًا أخرى تجسّد نماذج مدنية من التعايش بين المجموعتين ، وتسلّط الضوء على حقوق المواطنة. إنّ هذا النوع من التحليل يمكن أن يساهم، فقط، في تكريس الاراء المسبقة لدى الجمهور اليهودي الإسرائيلي، مثل الطبيعة غير العقلانية للعرب، كراهية العرب لليهود لسبب هُويّتهم، وضرورة استخدام القوّة من أجل سلامة حياة اليهود. لكن، من أجل إخفاء نزعتها الأيديولوجية سعت اللجنة إلى تقديم بعض الإيماءات الرمزية للفلسطينيين، الذين تضرّروا بشدّة من الأحداث، من خلال الإشارة إلى مطالبهم بالمساواة في التمويل والموارد الحكوميين. إلى جانب تأليف رواية المصداقية - الذاتية التي يُمكن للدولة أن ترجع اليها كلّما تمّت مناقشة أحداث أكتوبر، فإنّ اللجنة ساهمت في كشف النقاب عن مدى الطبيعة اليهودية للدولة والهُوية الإثنية لأجهزتها المختلفة. وعلى وجه الخصوص، فإن تقرير اللجنة كشف النقاب عن ثلاثة عناصر كان يجري - حتى ذلك الحين - الإفصاح عنها بشكل متردّد: سيطرة العنصرية الضاربة جذورها عميقًا في جهاز الشرطة، ثقافة العنف التي أصبحت مُمأسسة في صفوفها، واستعداد جهاز القضاء للتواطؤ مع أجهزة رسمية أخرى في تشويه الأحداث.

المَراجع

Dalal, Marwan (2003). *October 2000: Law & Politics Before the Or Commission of Inquiry* .Adalah. (in English).

-- -- (2003). *October 2000: Law & Politics Before the Or Commission of Inquiry* .Adalah. (in Hebrew).

أور، ثيودور وآخرون (تقرير لجنة التحقيق في الصدامات بين قوّات الأمن ومواطنين إسرائيليين في أكتوبر 2000) (2003). *تقرير، القدس، الجزء 2.*